نص ردن

▪ علاء حسن

"نومي بصرة"

في الاجتماع الأخير للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الذي سيتحول الى ملتقى للقادة السياسيين طرح التحالف الوطني ورقة عمل تتضمن عشرين فقرة، وصفها بأنها ستكون خريطة طريق لعراق ما بعد الانسحاب الأميركي، وعد اتفاق أربيل "وصفة لمرحلة معينة" وليس من الضروري اعتماده لحسم القضايا العالقة بين الأطراف المشاركة في الحكومة، ائتلاف الكتل الكردستانية رفض هذا الموقف، وشدد على أن يكون الاتفاق بالإضافة الى الدستور دليل عمل لتسوية الخلافات وتجاوز الأزمة، ولاسيما ان لدى اربيل استحقاقات بذمة الحكومة الاتحادية لم تنفذ منذ سنوات، فالمادة الدستورية ١٤٠ المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها لم تأخذ طريقها للتطبيق، وكذلك قانون النفط والغاز المعطل.

التحالف الوطني أعلن وعلى لسان نوابه من ائتلاف دولة القانون تمسكه باتفاق أربيل وان بنوده التسعة وردت ضمن فقرات ورقة عمله، وانه ليس بصدد الانقلاب على الاتفاق كما يتصور البعض، ولكنه سيجعل الدستور بوصلته في تطبيق المطالب، من اجل بناء الدولة والحكومة على اسس صحيحة، تضمن حقوق المكونات كافة، ولاسيما ان الفقرات العشرين اشارت الى تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكذلك بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان والمحافظات، فضلا عن موقف الكتل النيابية تجاه الإرهاب والقضايا الدولية والاقليمية.

بعد دخول الحكومة عامها الثاني التي تشكلت بموجب مبادرة رئيس الاقليم مسعود بارزاني التي حسمت تقاسم مناصب الرئاسات الثلاث، ومهدت لتشكيل الحكومة الحالية باتفاق اربيل، شعر التحالف الوطني اليوم ان بنود الاتفاق التسعة هي السبب وراء اندلاع الازمات السياسية، ولهذا طرح ورقة عمله الجديدة لتنقل العراق الى مرحلة بناء الدولة، فيما ترى الاطراف الاخرى المشاركة في الحكومة بان تعطيل الاتفاق، كان وراء اتساع الخلاف فتشعب وتجاوز الحدود ليصل الى المحيط الدولي والإقليمي، بمعنى ان البنود التسعة اصابت القادة السياسيين بصداع مزمن و "دوخة" لا تتمناها للعدو فجعلتهم يختلفون في كل شيء، وقياسا بورقة التحالف الوطني بفقراتها العشرين فان التخلص من الصداع يتطلب ان يتناول المشاركون في المؤتمر او الملتقى المزيد من "النومي بصرة" ساخنا او باردا بحسب الرغبة، لكي يتم التوصل الى تحقيق نتائج ايجابية والخروج بتوصيات، تنهي والى الأبد الجدل حول الخلافات والمشاكل والملفات العالقة والشائكة، والاخرى المعطلة والمؤجلة، السرية والعلنية، وبفضل "النومي بصرة" سينتقل العراق الى مرحلة بناء دولة مؤسسات، وكأن" الجماعة" طيلة السنوات الماضية كانوا يمهدون الطريق، لعملية سياسية ناجحة، ويجربون شتى الاساليب وبحرص ديمقراطي دستوري واضح على بلورة اتفاق مشترك لإدارة الدولة بعيدا عن الديباجة الشهيرة " الاقصاء والتهميش "، واذا اتفق القادة السياسيون على ورقة التحالف الوطني بفقراتها العشرين وحصلوا على ضمانات لتنفيذها، لانها ستضمن مطالبهم، فانهم وفي هذه اللحظة التاريخية سيمنحون "النومي بصرة " شرفا وطنيا يستحق الاحتفال السنوي لانه الوحيد وليس الدستور واتفاق اربيل، انهى الازمة وخلص العراقيين من مخاطر تداعياتها، واستنادا لهذه النتائج من الضروري ان نوفر للمشاركين في مؤتمر القمة "نومي بصرة " حتى يتخلص العرب من كل المشاكل والنكسات والنكبات.

مراقبون يستغربون تدخل البرلمان بالملف ويطالبون بمخاطبة منظمة هيومان رايتس

السياحة البرلمانية: عودة أرشيف اليهود ضربٌ من الخيال

لجنة السياحة والاثار البرلمانية... ارشيف

كشفت لجنة السياحة والآثار في مجلس النواب، عن تسلم ملف متابعة أرشيف يهود العراق الموجود في الولايات المتحدة، منتقدة عمل وزارة الثقافة ولجنة الإعلام البرلمانية في هذا الصدد، فيما أعربت عن تشاؤمها حيال امكانية استرجاع الارشيف كاملا.

□ بغداد / دعاء ازاد

وكانت الحكومة العراقية قد أكدت في وقت سابق انها توصلت إلى اتفاق مع واشنطن بعد مفاوضات مع مسؤولين في الخارجية الأميركية والبنتاغون "وزارة الدفاع الأميركية"، لاستعادة أرشيف يهود العراق وملايين الوثائق التي نقلها الجيش الأميركي بعد أحداث عام ٢٠٠٣، مشددة على ان الوثائق موزعة الآن بين معهد هوفر والخارجية الأميركية والمركز الوطني الأميركي للأرشيف، موضحة انها وضعت اقدامها على الطريق الذي يؤدي إلى استعادة الأرشيف اليهودي وملايين الوثائق الأخرى، من بينها أرشيف حزب البعث المحظور.

غير ان لجنة الثقافة والإعلام في البرلمان، رفضت الاتهامات الموجه إليها من قبل لجنة السياحة والآثار البرلمانية، وأكدت مخاطبتها لواشنطن اكثر من مرة من اجل استرجاع جميع الآثار الموجودة هناك ومن بينها ارشيف اليهود العراقيين.

تحذيرات أطلقها عضو لجنة السياحة طلال حسين الزوبعي فيما يتعلق باسترجاع الأرشيف المفقود، وقال في اتصال هاتفي مع "المدى" امس: "لقد تمت سرقته دون عملية جرد، وبذلك من الممكن ان تسرق منه وثائق دون علمنا كما ان اعادة اخرى مزورة احتمال وارد".

وتابع الزوبعي من المفترض ان يستعيده العراق منذ العام ٢٠٠٨ وان سيادة العراق مقرونة برجوعه، منتقدا وزارة الثقافة بالقول: "انها لم تقدم اي شيء ايجابي، والمهمة الآن اصبحت من واجب لجنة السياحة والاثار البرلمانية، فلا حاجة لدور الوزارة بعد اليوم"، بحسب تعبيره.

غير ان لجنة الثقافة والاعلام في البرلمان، اعطت صورة اخرى عن الملف، واكدت امكانية استرجاع جميع الوثائق في الولايات المتحدة الاميركية، اذ قال رئيس اللجنة علي الشلاه: "ننسق بشكل مستمر مع وزارة الثقافة، وطالبنا بكل ما للعراق من آثار موجودة في الخارج، كما أن وزارة الخارجية العراقية قدمت طلبا الى الجانب الاميركي بهذا الخصوص ونحن ننتظر الرد".

الشلاه وفي تصريحه لـ"المدى"، لم يعط لأرشيف اليهود العراقيين اهمية مقارنة مع ما موجود لدى الولايات المتحدة من وثائق عراقية قديمة، وقال "لماذا التركيز على هذا النوع من الوثائق التي تعود لطائفة معينة؟، نحن عازمون على استرجاع كل ما موجود عند الجانب الاميركي من وثائق وليس فقط الارشيف اليهودي".

في الوقت نفسه، اعربت وزارة الثقافة عن تفاؤلها بامكانية استرجاع الارشيف اليهودي من الولايات المتحدة الاميركية.

وكيل الوزارة فوزي الاتروشي أكد في تصريح لـ"المدى" امس ان مجرد اعتراف الجانب الاميركي بأن هذا الارشيف ملك للعراق هذا يعني امكانية استرجاعه، ولم يرفض الجانب الاميركي إعادة هذا الارشيف.

وعن طبيعة هذا الارشيف بين الاتروشي "انه يحتوي على معلومات عن كل احوال اليهود في العراق سابقا، أعدادهم ومناطق تواجدهم واملاكهم وطريقة عيشهم، منتقدا في الوقت نفسه عمل لجنة الثقافة والاعلام البرلمانية التي وصفها بأن عملها "بطيء ولم يصل الى مستوى الطموح"، على حد تعبيره. بالمقابل فإن القاضي وائل عبد اللطيف استغرب تدخل لجنتي الثقافة والسياحة البرلمانيتين في ملف ارشيف اليهود العراقيين، وقال لـ"المدى": "ان الارشيف من دائرة الاموال المجمدة في وزارة المالية وعلى الاخيرة متابعته باعتبار اليهود جزءا من العراق"، موضحا "يجب عدم الاكتفاء بعودة الارشيف انما اخذ تعويضات مالية على شكل بدلات ايجار له".

كما طالب عبد اللطيف بـ "الاستعانة بلجنة حقوق الانسان البرلمانية والتي من خلالها يمكن مخاطبة منظمة هيومان راتيس ووتش للضغط على الولايات المتحدة من اجل اعادة هذا الملف".

وطوال السنوات التي تلت سقوط النظام المباد ظلت السلطات العراقية تطالب بإعادة هذا الأرشيف، لكنهم اصطدموا بعائق واحد متمثل في عدم وجود مكان مخصص لحفظه في العراق.

ويقول مسؤولون في وزارة الثقافة ان "هذا الأرشيف يخص العراق ويخص يهود العراق، وكل العراقيين يعتزون بأرشيفهم بغض النظر عن هوية هذا الأرشيف أو لأي فئة يعود، وكما يفتخر جميع العراقيين بعراقيتهم سواء كانوا يهودا أو مسلمين أو مسيحيين أو صابئة أو أشوريين أو أي مكونات أخرى بالمقابل الجميع يعتز بهم".

مواطنون ورجال مرور في كربلاء يطالبون بآليات صارمة للحد من الحوادث المرورية

□ كربلاء / علي العلاوي

طالب مواطنون من محافظة كربلاء بوضع قوانين مرورية وفرض غرامات وعقوبات صارمة على اصحاب المركبات المخالفين للتقليل من الحوادث المرورية، فيما يشكو رجال المرور من أصحاب المركبات الذين لا يلتزمون بالأنظمة والتعليمات، وخاصة أصحاب الدراجات النارية التي تتسبب بأكثر الحوادث في المحافظة.

ويقول المواطن احمد ستار في حديثه لـ"المدى"، وهو احد ضحايا الحوادث المرورية: انه كان جالسا أمام باب متجره في حي العامل جنوبي مدينة كربلاء، "وإذا بسيارة يقودها صبي ربما لم يبلغ ١٨ عاما، يزاحم سيارة أخرى في الطريق وحين لم يجر مفرا صعد الرصيف ليصدمني بصدري ويسبب لي إعاقة في ساقي اليمنى".

ويؤكد "أنها السرعة والرعونة والاستهانة بحياة المواطنين، خاصة وان الفصول العشائرية أخذت تخفف من وطأة خوف مرتكبي هذه الحوادث، من خلال حسم الامر مقابل مبلغ من المال لتفادي وصول القضية الى الجهات القضائية لتجنب ايداع مرتكب الحادث في السجن"، بحسب قوله.

فيما لفت الناشط في مجال حقوق الإنسان مهدي جميل الى إن المشكلة تكمن في المواطن الذي ليست لديه ثقافة مرورية، عازيا غياب هذه الثقافة إلى عدة أسباب ابرزها كثرة الحروب وانحدار العقوبة إلى مستوى الرشوة وغياب العلاقة بين شرطي المرور والمواطن. والمح الى انه بعد العام ٢٠٠٣ لم يعد المواطن يخشى القانون "لانه يرى الجميع أمامه لا يخافون من القانون، فضلا عن تأثير الحياة السياسية وتناقضاتها وصراعاتها، وغياب دور المؤسسة الدينية في التثقيف"، منوها بأن من ينظر اليهم المواطن على انهم القدوة "سواء من المسؤولين ورجال الدين وحتى أساتذة جامعات وأطباء غير ملتزمين بالقانون"، على حد قوله.واشار جميل الى تزايد أعداد السيارات مقابل عدم توسيع أو تطوير الشوارع إضافة إلى "ضعف القانون المروري والذي أدى إلى عدم احترام شرطي المرور الذي هو خائف من تطور أي حادثة قد يفقد فيها حياته"، كل ذلك اسهم بزيادة الحوادث المرورية.

ودعا جميل إلى تطوير أداء أجهزة المرور ووضع آليات لمعاقبة المخالفين للانظمة المرورية فضلا عن إصدار سنن عشائرية تمنع تقديم الفصل العشائري على القانون والقضاء بهدف التقليل من الحوادث، مشددا على ضرورة ان يكون القانون هو المصدر الوحيد لاصدار العقوبات او الاعفاء منها.

من جهته، قال احد رجال شرطة المرور في كربلاء: إن الوضع لم يكن جيدا خلال السنوات الماضية وحتى منتصف العام الماضي، إذ الجميع لا يحترم الأنظمة المرورية. واضاف في حديثه لـ"المدى"، إن الكثير من "افراد الحمايات الشخصية وبعض المحسوبين على هذه الجهة أو تلك، وكذلك الاثرياء الذين تيسر لهم شراء سيارات حديثة، هؤلاء هم أكثر من يتسببون بالحوادث المرورية" على حد قوله.

وتابع بالقول: "إن المشكلة أن الشرطي انه يخاف من توجيه عقوبة لهذا الشخص أو ذلك خوفا من ان يكون المخالف ابن احد المسؤولين او عضوا في هذه الجهة او تلك"، داعيا المسؤولين المشككين بصحة كلامه الى الوقوف بالقرب من أي تقاطع او سيطرة امنية "ليشاهدوا بأنفسهم أن اكثر المخالفين للانظمة المرورية هم المسؤولون او ذووهم او المنتسبون في الجهات المتنفذة"، من دون ان يسمي تلك الجهات او يحدد هويتها.

واستدرك شرطي المرور بالقول: ان الامر اختلف الآن "لدينا تعليمات مشددة وأصبحت هناك ثقة بعمل شرطي المرور ودوره".

ولفت الى أن أصحاب الدرجات النارية والستوتات هم الأكثر مخالفة للأنظمة المرورية والسبب في الأول في الحوادث المرورية، كاشفا عن ان كربلاء تشهد يوميا أكثر من ٢٠ حادثة سير سببها الدراجات النارية والستوتات، ونحو خمس حوادث سببها السيارات. مدير مرور كربلاء العميد مانع عبد الحسين أوضح لـ"المدى"، إن أسباب الحوادث عديدة، "ولكن ما يهمنا هو إن كربلاء ليست كباقي المدن أو المحافظات بل هي مدينة تتوافد عليها المئات من المركبات يوميا من مختلف المحافظات، تصل الى ٥٠ الف مركبة مختلفة الأنواع والاحجام تتواجد في شوارعها يوميا".

وافاد بأن شوارع المدينة هي نفس الشوارع القديمة ولم يتم توسعها باستثناء قامت به الحكومة المحلية من فتح شوارع جديدة وخاصة عند مداخل المدينة الثلاثة في حين لا تزال الشوارع في الأحياء السكنية على حالها.

وكشف عبد الحسين عن وجود أكثر من ٧٥٪ من المركبات أصحابها ليسوا من أهالي المحافظة "بل جاءوا بسياراتهم الى كربلاء للعمل كسيارات أجرة لكثرة الزوار المتوافدين على المحافظة".

وبشأن فرض الغرامات للتقليل من الحوادث المرورية، لفت مدير المرور الى إن المشكلة لا تحل بفرض الغرامات فقط بل بتوفير مستلزمات نجاح الأنظمة المرورية وأهمها الثقافة المرورية، مؤكدا "أننا نريد من المواطن الالتزام بما هو أمامه فليس من المعقول ألا يقف في الطابور ويريد المخالفة لعدم وجود الإشارة الضوئية مثلا".

واختتم حديثه مشددا على ان يكون للجميع دور في نشر الثقافة المرورية بين مختلف شرائح المجتمع، موضحا "اعتقد أننا بحاجة إلى ثقافة يشترك فيها الجميع المرور ورجال الدين ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن تشديد العقوبات ورفع سقف الغرامات المالية".

رجل مرور مدجج بالسلاح.. ارشيف

استطلاع يظهر تباين الآراء بشأن إقامة الأقاليم

□ بغداد / احمد حسين

أظهرت نتائج استطلاع أجرته منظمتان مدنيتان في تسع محافظات بشأن إقامة الأقاليم ان ٥٩،٩٪ من المستطلعة آراؤهم يرفضون الاقاليم مقابل ٣٢،٤٪ يؤيدونها، فيما وصفه أكثر من ٦١٪ منهم بأنه بداية لتقسيم العراق. واستهدف الاستطلاع الذي أجراه مركز المعلومة للبحث والتطوير بمشاركة منظمة تموز للتنمية الاجتماعية، ١٨٠٨ افراد، ٧٢،٣٪ منهم ذكور و٢٧،٧ إناث، نحو ٥٧٪ منهم اعمارهم دون سن ٣٥ سنة و٣٤ تتراوح أعمارهم بين ٣٦ – ٥٥ سنة، والنسبة المتبقية من عمر ٥٦ سنة فما فوق، من محافظات بغداد والبصرة واربيل وميسان وذي قار وكركوك وديالى والانبار وصلاح الدين.

وقالت رئيسة منظمة تموز للتنمية الاجتماعية فيان الشيخ علي لـ"المدى"، على هامش المؤتمر الصحفي الذي نظم لإعلان نتائج الاستطلاع: ان الهدف من الاستطلاع هو التعرف على آراء المواطنين بشأن موضوعة إقامة الأقاليم في العراق، وخاصة مع تزايد الدعوات الى تحويل بعض المحافظات الى أقاليم.

وبينت ان الاستطلاع استهدف عينات عشوائية عارضة تضم مختلف شرائح المجتمع في اغلب أقضية ونواحي المحافظات التسعة، مشيرة الى ان العينات كانت متباينة في مستوياتها الدراسية اذ استطلعت آراء مواطنين أميين وآخرين يقرؤون ويكتبون وصولا الى حملة شهادات الماجستير والدكتوراه، ومن مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية.

وأوضح الشيخ علي أن الاستطلاع تضمن ٩ أسئلة وهي موقف المستطلعة آراؤهم من اقامة الاقاليم، وما هي اسباب الدعوات الى تحويل بعض المحافظات الى اقاليم، وهل ستحل الاقاليم مشاكل المحافظات الاقتصادية والامنية، اضافة الى مدى ملائمة الظروف السياسية الحالية لإقامة الأقاليم، وحجم تأثير تشكيل الاقاليم على دور الحكومة الاتحادية. وتابعت بالقول: ان الاسئلة تطرقت الى الدوافع التي وقفت وراء إقرار النظام الفيدرالي في الدستور العراقي، ورأيهم بشكل عام في النظام الفيدرالي عموما في العراق، وهل ان تشكيل الاقاليم هو بداية لتقسيم البلاد. وأفادت رئيسة منظمة تموز بأن منظمتها تعتقد ان الوقت غير مناسب لاقامة الاقاليم في الوقت الحاضر، مرجحة النظر في هذا الموضوع بعد استقرار الاوضاع واجراء الاصلاحات الاساسية المهمة لبناء الدولة والمجتمع، مؤكدة في الوقت نفسه ان المنظمة "مع رأي المواطنين وما يقررونه بإرادتهم".

واظهر الاستطلاع ان ٥٩،٩٪ رفضوا اقامة الاقاليم، و٣٢،٤٪ أيدوا اقامتها، واجاب ٦،٥٪ بـ"لا ادري" و١،٢٪ لم يجيبوا على السؤال، فيما حصلت محافظة صلاح الدين على أعلى نسبة تأييد تحويلها الى الاقليم من بين المحافظات الاخرى اذ بلغت نسبة المؤيدين لذلك ١٦،٥٪ وجاءت محافظة بابل بالنسبة الاقل اذ بلغت ٠،٨٪، لمن يؤيدون اقامة الاقاليم.

وذكر ٣٠،٤٪ من المستطلعين أجابوا بأن مصالح سياسية شخصية تقف وراء دعوات اقامة الاقاليم، فيما اجابوا ٢٨،٥٪ بأن وراءها دوافع طائفية، و٢٤،٤٪ اعتبروا النفور من هيمنة السلطة المركزية سببا وراء اقامة الاقاليم، و١٦،٧٪ منهم رأوا انها رد فعل لعدم منح مجالس المحافظات الصلاحيات.

كما اظهرت نتائج الاستطلاع ان ٥٤،٨٪ لا يعتقدون ان تحويل المحافظات الى اقاليم سيحل مشاكلها الاقتصادية والامنية، لكن ٣٠،٥٪ منهم رأوا عكس ذلك، و١٣٪ اجابوا بـ"لا ادري"، و١،٧٪ لم يجيبوا على السؤال. ويرى ٥٨،٣٪ من المستطلعة آراؤهم ان اقامة الاقاليم سيضعف دور الحكومة الاتحادية، غير ان ٢٠٪ منهم رأوا ان ذلك سيقوي دورها، و١٩،٢٪ منهم لا يعتقدون بأنه سيؤثر، و٢،٥٪ لم يجيبوا على السؤال. وبحسب الاستطلاع فأن ٦٥،٧٪ يعتقدون ان الظروف السياسية الحالية غير مناسبة لتأسيس الاقاليم، في حين وجد ٢١،٣٪ ان الظروف مناسبة، و٧،٩٪ منهم لا يعرفوا ما اذا كانت الظروف مناسبة ام لا، و٥،١٪ لم يجيبوا على السؤال.

وبخصوص رأي العينات بشأن العلاقة بين تأسيس الاقاليم وتقسيم العراق، رأت النسبة الاكبر منهم ٦١،٣٪ ان الاقاليم هي البداية لتقسيم البلاد، فيما لم ترى ذلك نسبة الـ٢٧،٤٪ منهم، و٨،٣٪ اجابوا بـ"لا ادري"، وامتنع ٣٪ عن الاجابة على السؤال.

واظهر الاستطلاع ان ٣٥،٨٪ وصفوا النظام الفيدرالي بأنه سيء، و٢٠،٤٪ يرونه جيدا، اما النسبة الاكبر وهي ٤٠،٤٪ فيعتقدون ان للنظام ايجابياته وسلبياته، وامتنع ٣،٤٪ عن الاجابة.